

العوامل المحددة للعرض النقدي في العراق للمدة 2003 – 2016 (دراسة قياسية)

م.م. سناء جاسم محمد
كلية علوم الهندسة الزراعية / جامعة بغداد

أ.م.د. عثمان حسين سلمان
كلية النور الجامعة

P: ISSN : 1813-6729

<http://doi.org/10.31272/JAE.43.2020.124.11>

E : ISSN : 2707-1359

مقبول للنشر بتاريخ : 2020/5/13

تاريخ أستلام البحث : 2020/2/20

المستخلص

استهدف البحث قياس اهم العوامل المؤثرة في عرض النقود ومعدلات نموه في العراق خلال المدة 2003-2016، لتحديد قوة واتجاه كل متغير في السيولة النقدية المحلية والتي يمكن من خلالها ايجاد عرض نقدي مناسب يتم عن طريقه وضع سياسة نقدية تؤدي الى استقرار الاسعار والسيطرة على التضخم وتكامل مع سياسة مالية متوازنة وتؤدي الى تحفيز الاقتصاد وتساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية. تبين ان كل من النقد المتداول لدى الافراد، والاحتياطي النقدي لدى المصارف، وقيمة المضاعف النقدي، فضلاً عن الرقم القياسي للأسعار تمثل اهم محددات العرض النقدي خلال مدة الدراسة. تم استخدام دالة من نوع (كوب-دوجلاس) وان الصيغة اللوغاريتمية المزدوجة تعطي افضل تقدير للدالة، وان متغيري النقد المتداول لدى الافراد، والاحتياطي النقدي لدى المصارف (الاساس النقدي) فضلاً عن قيمة المضاعف النقدي لهم تأثير ايجابي كبيرة على الكمية المعروضة من النقد بينما يرتبط الرقم القياسي للأسعار بعلاقة عكسية معه، وان هذه المتغيرات تفسر حوالي (99%) من المتغيرات في عرض النقود خلال مدة الدراسة. من جانب اخر فأن معدل النمو السنوي للعرض النقدي (19.4%) بينما نمو الناتج المحلي الاجمالي (5%) اي ان هناك فائض في النقد المعروض، إذ ان نسبة نمو القاعدة النقدية، يساوي (31%) بينما نسبة نمو المضاعف النقدي لا تتجاوز (3%)، وهذا يوضح عدم قدرة الجهاز المصرفي في تحقيق الائتمان النقدي وخلق النقود، رغم السيطرة الواضحة على التضخم واستقرار الاسعار كما توضح ذلك نسبة نمو الرقم القياسي للأسعار (9.8%). على ضوء هذه النتائج يمكن الاستنتاج بوجود فجوة كبيرة بين نمو العرض النقدي و نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، ادى الى ركود اقتصادي مزمن في الاقتصاد العراقي يتطلب تعديل السياسة النقدية بصورة تتوازن مع متطلبات السياسة المالية، بما يؤدي الى تحفيز النشاط الاقتصادي الحقيقي، او التخلص من الركود، وتعديل الميزان التجاري وسعر الصرف وتخفيض حجم البطالة واستقرار الاسعار.



مجلة الادارة والاقتصاد
العدد 124 / حزيران / 2020
الصفحات: 158-164

المقدمة

ان تحقيق التوازن بين معدل نمو السيولة المحلية وحفز النمو الاقتصادي يكون من خلال عمل كل من السياسة النقدية وسياسات الاقتصاد الكلي للبلد جنباً الى جنب مع ضرورة توفر الاستقرار الامني من ناحية والتطبيق الفعلي للقوانين والتشريعات الاقتصادية من ناحية اخرى. وقد اشارت معظم الادبيات الاقتصادية الى ان السياسة النقدية تحتل دوراً مهماً في هيكل السياسات الاقتصادية على المستوى الكلي، فقد عدها الاقتصاديون الكلاسيك المحور الرئيس في السياسات الاقتصادية الكلية، ونتيجة لذلك نجد ان السياسة النقدية تركت اثار بارزة في تحقيق النهضة الاقتصادية في كثير من الدول المتقدمة، ولعرض تحقيق اكبر قدر من الفاعلية في التأثير على الوضع واتجاه النشاط الاقتصادي لابد من المزج بين السياستين النقدية والمالية كي يتسنى الحد من الاثار الاقتصادية السالبة الناجمة عن المبالغة في تطبيق السياسة النقدية، وتحقيق اكبر قدر من الفاعلية في التأثير في وضع واتجاه النشاط الاقتصادي⁽¹⁾. ومن المعروف ان السياسة المالية تتمثل في مجموعة الاجراءات الانفاقية والتشريعات والتي تتخذها الحكومة في تحديد التوازن بين موجودات الميزانية الحكومية والمتمثلة في الإيرادات الضريبية والرسوم والمصادر الاخرى، وبين بنود او متطلبات الانفاق المترتبة على ذلك والمتمثلة بالانفاق الحكومي في المجالات الامنية ومراتب أجور موظفي الدولة، والدعم الحكومي للقطاعات الصحية والاجتماعية وغيرها. ويعد الانفاق الحكومي الوسيلة الفعالة في النظرية الاقتصادية الحديثة في تحقيق التوازن في النشاط الاقتصادي الكلي والمتمثل في الموازنة بين تيار التدفق النقدي وتيار التدفق السلعي، اي يجب ان تتم عملية ادارة السيولة بموجب ذلك وفق مسار تتحدد بموجبه معدلات نمو الكتلة النقدية بما يوازي التدفقات الحقيقية من السلع والخدمات، اي تحقيق اعلى معدلات نمو مرغوبة في الناتج المحلي الاجمالي بأدنى مستوى من التضخم السنوي او ارتفاع المستوى العام للأسعار.

هدف البحث

يهدف البحث الى قياس العوامل التي تتحكم في السيولة النقدية المحلية ومعدل نموها، والتي يمكن من خلالها تحديد اتجاه وقوة تأثير كل متغير من المتغيرات التي تشير النظرية النقدية الى تأثيرها في تحقيق عرض نقدي مناسب يمكن من خلاله السيطرة على استقرار المستوى العام للأسعار وسعر الصرف، بما يتناسب مع احتياجات الاقتصاد وتحقيق سياسة نقدية توفر عرض نقدي مناسب يمكن ان يساهم في تحقيق نمو حقيقي في الناتج المحلي الاجمالي.

مشكلة البحث

يعاني الاقتصاد العراقي منذ 2003 ولحد الان من ظاهرة نمو عرض النقود او ان التدفق النقدي ينمو بنسب اكبر من النمو الحقيقي في الناتج المحلي الاجمالي وان ذلك ادى الى خلق فائض في العرض النقدي كبير وزيادة في الطلب على السلع والخدمات اكبر من الطاقة الانتاجية المحلية من السلع والخدمات، وتوجه البلاد لاستيرادها من الخارج، فضلاً عن وجود ضغوط تضخمية، اجبرت البنك المركزي الى اتخاذ اجراءات اضافية لتحقيق استقرار الاسعار. بمعنى اخر فان هناك فجوة كبيرة بين معدلات النمو في الاقتصاد العراقي ومعدلات النمو في العرض النقدي، رغم التحكم او السيطرة على مستويات التضخم او المستوى العام للأسعار.

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها (فرض العدم يشير الى عدم وجود علاقة احصائية بين نمو العرض النقدي والناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، اما الفرض البديل فيشير الى وجود علاقة معنوية بين المتغيرين. وهذا ما تحاول الدراسة اثباته.

طريقة البحث

تم استخدام الاساليب الرياضية والاحصائية في قياس محددات العرض النقدي، والتي يمكن استخدامها كمؤشرات في التحكم في مستويات نمو السيولة النقدية بما يتناسب مع السياسات الاقتصادية خلال المرحلة المقبلة اعتماداً على البيانات الاحصائية المنشورة من قبل البنك المركزي العراقي، والجهاز المركزي للإحصاء خلال مدة الدراسة، فضلاً عن البحوث والدراسات والمراجع العلمية ذات العلاقة بموضوع البحث.

اولاً: تأثير عرض النقود في الاقتصاد

يؤثر عرض النقود في القطاعات الاقتصادية اذ يؤدي الى تقليل اسعار الفوائد المالية، مما يساعد على توليد المزيد من الاستثمارات، ويوفر المال في ايدي الافراد المستهلكين كما يؤثر في الشركات التي تهتم بزيادة المواد الخام بهدف رفع انتاجها مما يؤدي الى دعم النشاط التجاري، وزيادة الطلب على الايدي العاملة، وقد يحدث العكس في حال انخفاض النقود المعروضة او تراجع معدل نموها.

ثانياً: العلاقة بين عرض النقود والمتغيرات الاقتصادية

يوجد العديد من العلاقات المتنوعة بين عرض النقود والمتغيرات الاقتصادية وكما يأتي:
أ- الناتج المحلي الاجمالي: هو متغير اقتصادي رئيس يتأثر بتغير عرض النقود فعندما تزداد قيمة عرض النقود نتيجة سياسة نقدية توسعية سيؤدي ذلك الى زيادة مستوى الاسعار العام، وانخفاض معدل الفوائد، مما يساهم بتوسيع

1. سحر قاسم محمد، ملامح وابعاد السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي، مجلة الدراسات النقدية والمالية، 2017، ص 119.

الاستثمارات المالية اما في حالة الاعتماد على سياسة نقدية انكماشية فإن ذلك سيؤدي الى تقليص عرض النقود مما ينتج عنه ارتفاع اسعار الفوائد، وانخفاض مستوى الاسعار العام فيؤدي ذلك الى تقليل الاستثمارات.
ب- التضخم: هو زيادة في النقود المتداولة ينتج عنها زيادة في الاسعار، وانخفاض القيمة الشرائية للنقود، وتظهر العلاقة بين التضخم وعرض النقود بالاعتماد على نظرية كمية النقود (النظرية الكلاسيكية)⁽²⁾ حيث تشير الى وجود علاقة تناسبية بين عرض النقود ومستوى الاسعار العام فيعتبر عرض النقود متغيرا مستقلا اما مستوى الاسعار فهو متغير تابع.

ج البطالة: عند استخدام سياسة نقدية توسعية سيؤدي ذلك الى رفع المعدل العام للأسعار لانخفاض اسعار الفوائد، مما يدعم الاستثمارات التي تؤدي الى زيادة الطلب على العمالة وانخفاض في مستوى البطالة، والعكس صحيح في حالة استخدام سياسة نقدية تقييدية فإن ذلك يؤدي الى ارتفاع اسعار الفائدة وانكماش في الاستثمارات وارتفاع مستوى البطالة.

ثالثا : مفهوم العرض النقدي

هو عبارة عن القدرة الشرائية عند الافراد، ويشار له بتوافر النقود، اي الاصول السائلة في القطاع الاقتصادي، وتعتمد على تبادل الخدمات والسلع ويؤدي زيادة العرض النقدي عن تيار السلع والخدمات الى ظهور التضخم الاقتصادي ، اما انخفاض العرض النقدي فينتج عنه ظهور البطالة والانكماش والركود الاقتصادي. بعبارة اخرى فإن العرض النقدي يعني الكمية المطلقة من النقود المتوفرة في المجتمع ويأخذ العرض النقدي في وسائل الدفع ثلاث صور (M_1 ، M_2 ، M_3). وهي تمثل مقاييس لقياس التقديرات المتنوعة للعرض النقدي ويمكن توضيح المقاييس الثلاثة كما يأتي:
Narrow money = $M_1 - 1$ وهو يعبر عن مقياس ضيق للنقود المعروضة ويعبر عنه بالمعادلة التالية:

$$M = C + DD + OD$$

حيث $C = Carreny = C$ هي العملات المتداولة بين الجمهور أو الافراد خارج المصارف، وتتألف من العملات النقدية المتداولة واحتياطيات النقد الموجود في المصارف فضلاً عنمذكرات التداول
 $DD = Demand Deposits = DD$ وهي الودائع المالية الخاصة بالأفراد ضمن حسابات المصارف التجارية
 $OD = Other Deposits = OD$ هي الودائع المالية التي يتم الاحتفاظ بها كاحتياطي في المصارف.
 $2M - 2$ ويمثل عرض النقود بمعناه الواسع، ويتضمن عرض النقود بمعناه الضيق (M_1) فضلاً عن الودائع الادخارية في المصارف (الودائع الزمنية) ومكاتب البريد، ويعبر عنه بالمعادلة التالية:

$$M_2 = M_1 + s + p$$

$$\text{حيث } \text{saving Deposits} = S$$

$$\text{post offices} = P$$

ان عرض النقود (M_2) يتميز عن (M_1) لان الودائع الزمنية وحسابات توفير البريد ليست سائلة كالودائع تحت الطلب.

$$M_3 - 3 = \text{يشمل كل من } (M_1, M_2) \text{ فضلاً عن الودائع شبه النقدية.}$$

محددات عرض النقود

تحدد عروض ومفاهيم النظرية النقدية مجموعة من العوامل او المحددات التي تؤثر في حجم النقد المعروض، سواء النقد المتداول او النقد الموجود في المصارف التجارية او المصارف الاخرى كما يأتي :

1- النقد المتداول لدى الافراد او خارج المصارف (C)، وهو اكثر العوامل تأثيراً في حجم العرض النقدي وذلك بسبب

عدم قدرة البنك المركزي او السلطات النقدية في التحكم بسلوك الافراد، وكيفية انفاق او التصرف بهذه الاموال.

2- الاحتياطي النقدي لدى المصارف (R) : وهو حجم النقود الموجودة في خزائن المصارف التجارية كنفذ سائل قابل للتداول، وله اهمية ايضا في التأثير في كمية النقود المعروضة، ويمثل هو والنقد المتداول ما يعرف بالاساس النقدي

او الرصيد عالي القوة ($B = C + R$)⁽³⁾ وكلا المتغيرين (C,R) يرتبط ايجابيا مع العرض النقدي (M_1).

3- المضاعف النقدي (m): وهو يمثل نسبة عرض النقود الى القاعدة النقدية $m = \frac{M_1}{B}$ ، وكلما كانت قيمة المضاعف

النقدي اكبر من (1) كلما كان العرض النقدي اكبر عند ثبات الاساس النقدي (B) او تغييرها بمقدار اقل من تغير

حجم العرض النقدي ($M_1 > B$).

4- الرقم القياسي للأسعار: (IP) = وهو يعبر عن مقدار التغير في المستوى العام لأسعار المستهلكين خلال مدة زمنية

محددة (سنة) ويعتبر مقياس لمستوى التضخم في النشاط لاقتصادي في البلد، وكلما ارتفع او ازداد المستوى العام

للأسعار او ارتفع مستوى التضخم انعكس ذلك سلبي على حجم النقد المعروض، بمعنى وجود علاقة عكسية بين التضخم وكمية النقود.⁽¹⁾

$$W = \frac{m_1}{ip} = W \cdot IP = M$$

1. النظرية الاقتصادية ،سلسلة ملخصات شوم ،السياسة النقدية ص 62 .

2. النظرية الاقتصادية الكلية، نعمة الله نجيب وآخرون ،ص 259 .

$$W = \text{القوة الشرائية}$$

$$IP = \text{الرقم القياسي للأسعار}$$

5- هناك عوامل أخرى يستخدمها البنك المركزي في التأثير على العرض النقدي وهي سعر الفائدة ونسبة الاحتياطي القانوني، لكنهما أقل تأثيراً من المتغيرات السابقة خصوصاً بالنسبة للقاعدة النقدية أو الرصيد عالي القوة.

أنموذج البحث

على ضوء ما تقدم تم تصميم الانموذج التالي الذي يمثل عرض النقود كدالة لكل من النقد المتداول خارج المصارف، والاحتياطي النقدي لدى المصارف التجارية، ومضاعف النقود، والمستوى العام للأسعار. وقد تم اعتماد صيغة عرض النقود بالمفهوم الضيق (M_1) كمتغير تابع واستبعاد الصيغتين (M_2, M_3) لأن البحث لم يتضمن سوى النقود المباشرة واستبعد شبه النقود والسندات الحكومية، فضلاً عن التغيرات في ميزان المدفوعات، وارصدة البنك المركزي من العملات الأجنبية والذهب⁽⁴⁾. وقد تم توصيف الانموذج الرياضي للبحث وفق الصيغة الدالية التالية:

$$Y = F(X_1 \cdot X_2 \cdot X_3 \cdot X_4)$$

تم تحويلها الى معادلة رياضية كما يأتي:

$$Y = a + b_1X_1 + b_2X_2 + b_3X_3 + b_4X_4$$

Y عرض النقود M_1

X_1 = النقد المتداول خارج المصارف (C)

X_2 = الاحتياطي النقدي لدى المصارف التجارية (R)

X_3 = المضاعف النقدي (m)

X_4 = الرقم القياسي للأسعار (IP)

وعلى ضوء البيانات الواردة في الجدول (1)، تم تقدير العلاقة بين المتغيرات اعلاه، وتبين ان الصيغة اللوغاريتمية المزدوجة تعطي افضل تقدير للعلاقة المقدرة وكالاتي:

$$Y = 0.247 + 0.467 \ln X_1 + 0.636 \ln X_2 + 1.068 \ln X_3 - 0.178 \ln X_4$$

$$t(0.829) \quad (6.748) \quad (15.776) \quad (11.607) \quad (-3.128) \quad R^2 = (0.99) \quad F = (2926.43) \quad d = (2.007)$$

اولاً: نتائج التقدير في المعادلة اعلاه تتفق مع فرضية البحث، وفروض النظرية الاقتصادية ومفاهيم السياسة النقدية، فقد تبين ان المتغيرات [النقد المتداول X_1 ، والاحتياطي النقدي في المصارف X_2 ، والمضاعف النقدي X_3 لها تأثير ايجابي على الكمية المعروضة من النقود، اما الرقم القياسي للأسعار X_4 يؤثر سلباً على النقد المعروض.

جدول (1)

العوامل المؤثرة على العرض النقدي M_1 في العراق خلال المدة 2007 – 2016 (مليار دينار)

السنة	المضاعف النقدي	الرقم القياسي للأسعار 2007	الودائع الجارية	العملة خارج المصرف	الاحتياطي النقدي (R)	عرض النقود (M_1)	G..D.P 100=2007
2004	1.0	36.4	2986	7163	5056	10149	101845.3
2005	1.06	49.9	2286	9113	4862	11399	109389.9
2006	1.2	76.4	4492	10968	6553	15460	109389.9
2007	0.94	100	7490	14232	14576	21721.4	111455.8
2008	0.81	112.7	9697	18493	24366	28190	120626.5
2009	1.0	122.1	15524	21776	23494	37300	124702.8
2010	1.12	125.1	2740	24342	29468	51744	132687
2011	1.23	132.1	34320	28287	30411	62616	142700.2
2012	1.19	140.1	33142	30594	32797	63736	162587.5
2013	1.2	142.7	38836	34995	38624	73831	174990.2
2014	1.37	145.9	36620	36072	30159	72691	173872.7
2015	1.43	148.0	30580	34855	23033	65435	169630.9
2016	1.04231	104.1	28658	42075	20847	70733	166274

المصدر: جمعت واحتسبت من قبل الباحثين عن البيانات الواردة في النشرات الاحصائية للبنك المركزي العراقي (سنوات متفرقة).

4. يعبر (M_1) عن العرض النقدي السائل بصورة مباشرة والذي على ضوئه يحدد الانفاق الاستهلاكي والميل الحدي للاستهلاك الذي يمثل المؤشر الذي عن طريقه يتحدد المضاعف لجميع بنود الانفاق.

من جانب اخر فقد تم التأكد من اجتياز الانموذج المقدر للاختبارات الاحصائية (اختبارات الدرجة الاولى) للمعاملات المقدره عن طريق اختبار (t) والانموذج ككل عن طريق اختبار (F). وتوضح قيمة معامل التحديد ($R^2=0.99$) ان المتغيرات المفسرة في الانموذج تفسر اكثر من 99% من التقلبات في المتغير التابع (عرض النقود) مما يؤكد القوة التفسيرية للنموذج المقدر وقدرته على التنبؤ. كما تم التأكد من خلو الانموذج المقدر من مشاكل تحليل الانحدار عن طريق استخدام الاختبارات القياسية (اختبارات الدرجة الثانية) وكما يأتي :

1- مشكلة تعدد العلاقات الخطية (multi collinearity) بين المتغيرات المستقلة في الانموذج تم التأكد من عدم وجود هذه المشكلة عن طريق اختبار Klein وملاحظة مصفوفة معاملات الارتباط البسيط.

2- مشكلة الارتباط الذاتي (Auto correlation) التسلسلي الموجب من الدرجة الاولى عن طريق إحصاءة (دربن-وتسن) التي بلغت (2.007).

3- مشكلة اختلاف او عدم تجانس التباين (Heteroscedasticity) عن طريق اختبار PARK الذي يوضح العلاقة بين القيمة اللوغاريتمية لمجموع مربع الخطأ والقيمة اللوغاريتمية للمتغيرات المستقلة في الانموذج المقدر كالآتي:

$$\ln e_i^2 = 0.004 - 0.001 \ln x_i + 0.001 m x_i^2 + 0.002 \ln x_i^3 - 0.001 \ln x_i^4$$

$$\begin{matrix} (-.364) & (0.705) & (1.121) & (-.364) \\ R^2=0.212 & F=0.537 & d=2.662 \end{matrix}$$

ثانياً: من جانب اخر فإن نتائج التقدير في المعادلة (1) توضح ما يأتي:

- 1- هناك تأثير موجب لمتغيرات كل من [النقد المتداول لدى الافراد، والاحتياطي النقدي لدى المصارف، والمضاعف النقدي] وان المضاعف النقدي اكثر تلك المتغيرات تأثيراً يليه الاحتياطي النقدي، ثم النقد المتداول لدى الافراد، إذ ان زيادة كل منهم بنسبة 10% على الترتيب سيؤدي الى زيادة العرض النقدي بنسبة [10.07%، 6.36%، 4.67%] على التوالي
- 2- هناك تأثير سالب او عكسي لمتغير الرقم القياسي للأسعار على الكمية المعروضة من النقود فارتفاع الرقم القياسي للأسعار مثلاً بنسبة 10% سيؤدي الى انخفاض العرض النقدي بنسبة 1.78% وهذا يعني للتضخم تأثير محدود على العرض النقدي خلال مدة الدراسة وهذا ربما ناتج عن السياسة النقدية التي انتجها البنك المركزي العراقي في التصدي للتضخم وخفض معدلات الزيادة السنوية في المستوى العام للأسعار
- 3- يلاحظ ان المجموع الجبري لمعاملات المتغيرات ذات التأثير الموجب ($X_3 X_2 X_1$) يبلغ (2.171)، بينما تأثير الرقم القياسي للأسعار (X_4) يبلغ (-1.78) اي ان صافي تأثير المتغيرات المدروسة حوالي (2) بمعنى ان زيادة المتغيرات الموجبة في الانموذج بنسبة 10% سيؤدي الى زيادة العرض النقدي بنسبة 20% تقريباً اي بمقدار الضعف، وهذا يؤكد اهمية استخدام تلك المتغيرات في التحكم في العرض النقدي، ورسم السياسة النقدية المناسبة. اما عند اخذ المجموع المطلق للمتغيرات المستقلة فان النسبة تتضاعف اي ان زيادة المتغيرات المستقلة بنسبة 15% سيؤدي الى زيادة العرض النقدي بنسبة 39.51%.
- 4- ولأجل التأكد من النتائج السابقة وصحة العلاقة بين متغيرات الانموذج تم حساب معادلة النمو السنوي المركب لكل متغير، وكما موضح ذلك في الجدول (2) التالي*:-

ت	اسم المتغير	المعادلة	R2	T	F	r نسبة النمو المركب
1	العرض النقدي	$M1=9.261+0.78T$	0.882	9.058	82.055	0.1948
2	النقد المتداول لدى الافراد	$C=8.953+143T$	0.953	12.609	159	0.1537
3	الاحتياط النقدي لدى المصارف	$R=8.797+.144T$	0.591	3.986	15.888	0.155
4	المضاعف النقدي	$M=.096+.032T$	0.51	3.674	13.496	0.0325
5	الرقم القياسي للأسعار	$IP=3.633+.098T$	0.732	5.482	30.052	0.103

المصدر: احتساب من قبل الباحثين على ضوء المعلومات في الجدول (1)

*تم احتساب نسبة النمو السنوي المركب (r) من الصيغة التالية:

$$r = \text{Anti in } (B) - 1$$

$$B = \text{معامل الانحدار}$$

يلاحظ ان نسبة النمو السنوي المركب لعرض النقود اكبر من نسبة النمو السنوي المركب لأي متغير من المتغيرات المستقلة في الانموذج، مما يعني وجود فائض في العرض النقدي خلال مدة الدراسة. من جانب اخر فإن نسبة النمو السنوي المركب للرقم القياسي للأسعار اي حوالي 10.3% اي انها موجبة، بينما تأثير الرقم القياسي للأسعار كان سالباً على الكمية المعروضة من النقود مما يؤكد صحة صياغة الانموذج المدروس ودقة نتائج التقدير.

الاستنتاجات

1- منذ 2003 ولحد الان تحول الاقتصاد العراقي الى اقتصاد استهلاكي خدمي، يفتقر الى تنوع مصادر الدخل، ويعتمد على إيرادات النفط بصورة رئيسية، مما ادى الى تفوق دائم للتيار النقدي على التيار السلعي، بمعنى اخر ان نسبة نمو العرض النقدي اكبر دائماً من نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (0.194، 0.05) على الترتيب، وهذا ادى الى خلق فائض دائم ومنتزاد في عرض النقود، بالرغم من السياسة النقدية التي اتبعها البنك المركزي في مكافحة التضخم واستقرار الاسعار كما يوضح ذلك قيمة معامل انحدار الرقم القياسي للأسعار (المعادلة 1).

- 2- هناك عدم توافق بين اهداف السياسة النقدية واهداف السياسة المالية، فأهداف السياسة النقدية تمثلت في تحقيق الاستقرار في نمو العرض النقدي، السيطرة على التضخم، وتشجيع الاستثمار والتنمية الاقتصادية، اقتضرت السياسة المالية على موازنات مالية يتفوق فيها الجانب التشغيلي على الجانب الاستثماري، وتخصيصات كبيرة للأنفاق على استيراد معظم السلع الاستهلاكية من الخارج، فضلاً عن الانفاق العسكري الهائل لمواجهة الظروف الامنية الشاذة، كل ذلك ادى الى خلق فائض دائم ومنتزاد في عرض النقود، وعجز في الميزان التجاري.
- 3- اظهر التحليل ان الاحتياطي النقدي لدى المصارف هو اكثر نمواً خلال فترة الدراسة، وهذا يعني ان الجهاز المصرفي غير فعال في استغلال تلك الاموال في تحقيق الائتمان النقدي المساهمة في التنمية، او ان المصارف اتجهت نحو تعظيم الاستثمار بالسيولة بدلاً من الاستثمار الحقيقي.
- 4- اظهر التحليل ان الاساس النقدي او الرصيد عالي القوة (C+R) كبير جداً، مما ادى الى عدم فاعلية المضاعف النقدي كأداة في رسم السياسة النقدية، إذ ان معدل المضاعف النقدي خلال مدة الدراسة بحدود (1.04)، وهذا يعني ان نسبة نمو الاساس النقدي تقترب من نسبة نمو العرض النقدي، لذلك فإن المضاعف النقدي هو اقل المتغيرات بينما هو الاكثر تأثيراً في العرض النقدي كما توضح ذلك المعادلة الانموذج (1).

التوصيات

- 1- ضرورة ان يكون هناك توازن او توافق بين اهداف السياسة النقدية والسياسة المالية، من خلال ان تقوم الحكومة بتقليل الانفاق الحكومي، والعمل على ايجاد ميزانية متوازنة بين حجم الانفاق التشغيلي والانفاق الاستثماري، وتصحيح الميزان التجاري، وتحديد كميات وانواع السلع المستوردة من الخارج، حتى يمكن للسياسة النقدية تحقيق اهدافها في تحفيز النشاط الاقتصادي والسيطرة على التضخم وارتفاع الاسعار.
- 2- العمل على توجيه الفائض النقدي والاحتياطي النقدي لدى المصارف نحو الائتمان النقدي وتشجيع الاستثمار والتنمية الاقتصادية، وايجاد فرص عمل للعاطلين عن العمل ومنع المصارف من ظاهرة الاستثمار في السيولة.
- 3- العمل على تنظيم ما يعرف بنافذة بيع وشراء العملات الاجنبية وحصصها في تمويل الطلب على استيراد بعض السلع الاساسية ومنع استيراد السلع التي يمكن انتاجها محلياً او تلك غير الضرورية، اذا توفر الائتمان النقدي المطلوب للقيام بالاستثمار او الانتاج.
- 4- نظراً لضعف تأثير كل من سعر الفائدة، ومعامل الاحتياطي القانوني على الكمية المعروضة من النقود، يمكن بدلاً من اعطاء دور اكبر للمصارف الاسلامية في تحفيز النشاط الاقتصادي والمساهمة في مشاريع التنمية من خلال تنظيم علاقتها مع البنك المركزي، وتقديم الائتمان النقدي المطلوب للمشاريع الاقتصادية الحقيقية وفق مبادئ الشريعة الاسلامية.

المصادر

- 1- داغر، محمود محمد، التحديات التي تواجهها السياسة النقدية، وصعوبات الاتساق مع السياسة المالية، البنك المركزي العراقي، مجلة الدراسات النقدية والمالية، المجلد الاول العددين الثاني 2017.
- 2- زاهد قاسم الساعدي، ابراهيم كاطع علو، اثر السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة ميسان 2003.
- 3- فاضل كزار، دور السياسة النقدية التقليدية والمستحدثة في علاج التضخم، دراسة تحليلية في الاقتصاد العراقي، كلية الامام الكاظم بغداد 2019.
- 4- عطية، عبد القادر محمد، الحديث في الاقتصاد القياسي، دار الكتاب الجامعي الاسكندرية، 2009.
- 5- سنوسي خديجة، دور السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي، كلية التجارة وعلوم التسير، جامعة ام البواقي، الجزائر 2015.
- 6- محمد، سحر قاسم، ملامح وابعاد السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي، مجلة الدراسات النقدية المالية، المجلد الاول العددين الثاني، 2017.
- 7- محمد صالح، مظهر السياسة النقدية واتجاهات عرض النقد، رؤية بديلة،
- 8- محمد صالح، مظهر السياسة النقدية والمالية والسيطرة على متغيرات التضخم واسعار الصرف. البنك المركزي العراقي مركز حمورابي للبحوث والدراسات، 2019.
- 9- متولي، مختار محمد، النظرية الاقتصادية مدخل رياضي، جامعة الملك سعود، عمادة شؤون المكتبات، السعودية 1993.
- 10- نعمة الله نجيب اخرون، الاقتصاد الكلي، دار الكتاب الجامعي، الاسكندرية، 1988.
- 11- النظرية الاقتصادية الكلية، سلسلة ملخصات شوم، دار ماكجروهيل، ترجمة سعدي حافظ، القاهرة، 2005.
- 12- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، قسم الاحصاءات النقدية والمالية، النشرات الاحصائية (سنوات متفرقة).

money supply in Iraq for the period 2003-2016: an econometric study

A. Prof. Othman Hussain Salman A.L. Sana Jassim Mohammed

Abstract

The research aimed to measure the most important factors affecting the money supply and its growth rates in Iraq during the period 2003-2016, to determine the strength and direction of each variable in the local cash liquidity through which a suitable money supply can be found through which a monetary policy is developed that leads to price stability, inflation control and integration with a balanced fiscal policy that stimulates the economy and contributes to achieving economic development. It was found that each of the cash circulating with individuals, the cash reserve at banks, the value of the cash multiplier, in addition to the price index, represent the most important determinants of the money supply during the study period. A function of the type (Cobb-Douglas) was used, and that the double logarithmic formula gives the best estimate of the function, and the variables of cash in circulation among individuals, cash reserves at banks (cash basis) in addition to the value of the cash multiplier have a large positive effect on the quantity supplied of cash while it is related The price index has an inverse relationship with it, and that these variables explain about (99%) of the variables in money supply during the study period. On the other hand, the annual growth rate of the money supply is (19.4%) while the growth of GDP is (5%), meaning that there is a surplus in the money supply, as the growth rate of the monetary base is equal to (31%) while the growth rate of the money multiplier does not exceed (3%), and this shows the inability of the banking system to achieve monetary credit and create money, despite the clear control of inflation and price stability, as indicated by the growth rate of the price index (9.8%). In light of these results, it can be concluded that there is a large gap between the growth of the money supply and the growth of the real GDP, which led to a chronic economic recession in the Iraqi economy that requires adjusting the monetary policy in a manner that is balanced with the requirements of the financial policy, leading to stimulating real economic activity, or getting rid of Recession, adjusting the trade balance and the exchange rate, reducing unemployment, and stabilizing prices.

.....
.....
.....